الحوكمة المحلية كآلية لتعزيز التنمية على المستوى المحلي

Local governance as a mechanism to promote development at the local level

ط.د بلقاسمي جمال [1]، أ.د عقون سعاد [2]

BELKACEMI Djamel [1], AGGOUN Souad [2]

[1] مخبر مستقبل اقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس

d.belkacemi@univ-boumerdes.dz

[2] مخبر مستقبل اقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس

s.aggoun@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 14 /2025/05 تاريخ القبول: 13 /2025/12 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

تعتبر الحوكمة المحلية من بين المفاهيم المعاصرة، التي حظيت باهتمام بالغ لدى غالبية الدول لما لها من دور في ترقية أداء الجماعات المحلية، عن طريق توفير الموارد المالية وتخصيصها في المجالات والميادين الكفيلة بتحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي، وتحقيق التنمية المحلية بما يتماشى وطموحات وتطلعات المواطنين، وتجسيدا لهذا الطرح تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه الحوكمة المحلية كفاعل في تحقيق هذا المنظور التنموي من خلال دراسة فاعلية مبادئ الحوكمة المحلية في تعزيز مستويات التنمية على المستوى المحلي.

وتوصلت دراستنا الى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحوكمة المحلية وتحقيق التنمية على المستوى المحلي، نظرا لعدم ارساء مبادئ الحوكمة المحلية بصفة فعلية على أرض الواقع.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المحلية؛ التنمية المحلية؛ الادارة محلية؛ ترقية أداء الجماعات المحلية؛ تحسين المستوى المعيشي.

تصنيفات JEL : H7, O18, R58, I31

Abstract:

Local governance is considered one of the modern concepts that has garnered significant attention from the majority of countries due to its role in enhancing the performance of local communities. This is achieved through the provision and allocation of financial resources to sectors capable of improving the living standards of the local population and achieving local development in line with the aspirations and expectations of citizens. In light of this perspective, the present study examines the role of local governance as a key actor in realizing this developmental vision by assessing the effectiveness of its principles in promoting development at the local level.

Our study concluded that there is no statistically significant relationship between local governance and achieving development at the local level, due to the lack of effective implementation of the principals of local governances in practice.

Keywords: Local governance; local development; local administration; enhancing community performance; improving living standards**.**

JEL Classification Codes: H7, O18, R58, I31

المؤلف المرسل: بلقاسمي جمال، **الإيميل:** d.belkacemi@univ-boumerdes.dz

1.مقدمة:

في ظل التطور المتسارع للمجتمعات، وبروز مفهوم الحوكمة الذي حظي باهتمام كبير من قبل الكتاب والباحثين في الدول المتطور وكذا الدول النامية كآلية من شأنها الحد من الأزمات المالية والاقتصادية التي مست جل الدول بما أدى الى تراجع العديد من المؤسسات وانهيار أخرى، إضافة الى تفشي ظاهرة الفساد الإداري في القطاع الخاص وبدرجة أكبر في القطاع العام، بحيث توصل الباحثين من خلال دراستهم الى ضرورة إدراج الحوكمة كأسلوب ادي للحد من هذه الأزمات وتحقيق التطور الاقتصادي والتنمية المحلية.

يرتبط تحقيق التنمية المحلية ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التطور الاقتصادي وارساء حكم محلي راشد، بحيث يتطلب نجاح الجماعات المحلية في تحقيق الغايات التي وجدت من أجلها وبالأخص تحقيق التنمية المحلية، توفير بيئة مستقرة بعيدة عن الخلافات والنزاعات، استغلال الموارد المتاحة بعقلانية وفعالية واشراك كل الأطراف الفاعلة من مواطنين وهيئات المجتمع المدني وكذا الهيئات الرقابية في تجسيد البرامج التنموية المسطرة وتعزيز الديمقراطية التشاركية في رسم السياسات وصنع القرارات.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير تطبيق الحوكمة المحلية في دفع عجلة التنمية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر؟**

فرضيات البحث:

للإجابة على هذه الإشكالية نقوم باختبار الفرضيات التالية:

- تطبق بلدية بودواو مبادئ الحوكمة المحلية.
- كلما زاد تطبيق الحوكمة المحلية زاد تحقيق أهداف التنمية المحلية.
- تساهم الحوكمة المحلية في تحسين استغلال الموارد والخدمات العامة.

أهمية وأهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الصعوبات التي يواجهها عالمنا المعاصر كون أن الموارد المتاحة في الوقت الحالي أصبحت أكثر محدودية من أي وقت مضى، إلى جانب الاستغلال غير العقلاني لهذه الموارد لخدمة المصلحة العامة. ظهرت الحوكمة كآلية للمساهمة في إدارة موارد الدولة على أحسن صورة ممكنة. وتوجهها نحو المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو، تعزز التنمية على المستوى المحلي وترشيد الانفاق العام بما يخدم الأهداف المسطرة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، أما الأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية في الدراسة.

هيكل الدراسة: للإجابة عن الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي كما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية،

المحور الثاني: الإطار النظري للحوكمة المحلية،

المحور الثالث: دور الحوكمة المحلية في دعم التنمية على مستوى بلدية بودواو.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

1.2مفهوم الإدارة المحلية

يعتبر نظام الإدارة الحالي (نظام الإدارة المركزية واللامركزية) تجسيداً للدولة الحديثة، التي تقر تفويض الصلاحيات والسلطات واتخاذ القرارات من الادرة المركزية إلى الوحدات الإدارية المحلية الموضوعة تحت سلطتها، مع الاحتفاظ بالرقابة على هذه الوحدات.

عرف خالد ممدوح الإدارة المحلية" بأنها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها واشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه المهيآت لقدر من الرقابة من السلطة المركزية" (ممدوح، 2009)

وتعرف بأنها " النظام الاداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات ادارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة الادارة " (حرسولي، 2019)، بمعنى أنها عبارة عن توزيع الوظائف بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة، تمارس عملها تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية.

1.1.2.مقومات نجاح الادارة المحلية:

حتى تتمكن الإدارة المحلية من تحقيق تنمية على المستوى المحلي لابد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية والمتمثلة في:

- وجود مصالح محلية اقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية: وتحدد صلاحياتها عن طريق القانون، وتكون لها الاستقلالية في اتخاذ وإصدار القرارات التي تراها ضرورية لتسيير شؤونها بما يتماشى مع الصلاحيات الممنوحة لها.

- قيام مجالس منتخبة: تمارس الإدارة المحلية سلطتها ومهامها عن طريق المجالس المنتخبة، ويختلف كتاب القانون العام حول أحسن طريقة لتشكيل هذه المجالس، بين الانتخاب والتعيين، بما أن هذه المجالس تمارس مهامها بالتنسيق والتعاون مع المصالح الإدارية الأخرى الموجودة على مستوى كل إدارة محلية.

- استقلال الهيئات المحلية في ممارسة صلاحياتها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية: حيث تمارس صلاحياتها تحت إشراف الحكومة المركزية على قراراتها وأعمالها لضمان السياسة العامة للدولة وللتأكد من أن الخدمات تؤدى وبطريقة التكافؤ والمساواة بين أفراد المجتمع.

- مدى الصلاحية المالية الممنوحة لها، توفر الموارد المالية ونجاعة ماليتها: يجب أن تقوم المالية المحلية على أساس اللامركزية المالية وأن تتميز بالفعالية والنجاعة. (يخلف، 2020)

2.1.2 أهمية الإدارة المحلية:

لنظام الإدارة المحلية أهمية بالغة الدور سواء على المستوى المحلي أو على مستوى الدولة ككل وذلك على الصعيد السياسي والإداري والاجتماعي وفقا لما يلي:

الأهمية السياسية: إن نظام الإدارة المحلية يساهم في إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية بما يؤدي إلى ترسيخ النهج الديمقراطي، حيث أن ممارسة الديمقراطية المحلية هي التنشئة لممارسة الديمقراطية وعليه فان تطبيقها على المستوى المحلي من خلال نظام الإدارة المحلية يحقق مجموعة من النتائج كما يلي:

- تدريب الناخبين على ممارسة العملية الديمقراطية عن طريق انتخاب أعضاء مجالسهم المحلية وانتخاب ممثليهم في البرلمان؛
- تدريب وتربية المرشحين سياسيا على تحمل المسؤولية على المستوى الوطني؛
- إشراك المواطنين في إدارة شؤون وحداتهم المحلية من خلال تحميلهم الشعور بالمسؤولية في اختيار ممثليهم؛
- تضيق الفجوة بين المواطنين والأنظمة الحاكمة؛
- تقوية البناء السياسي للدولة، من خلال مبدأ توزيع الاختصاصات الإدارية وعدم تركيزها في العاصمة.

الأهمية الإدارية:

تتلخص أهمية نظام الإدارة المحلية إداريا فيما يلي:

- نظام الإدارة المحلية يؤدي إلى المرونة والتنوع في استخدام أساليب الإدارة؛
- نظام الإدارة المحلية يسهل عادة عملية الإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات الإدارية؛

- يساهم نظام الإدارة المحلية في التخفيف من أعباء السلطات المركزية؛
- يجسد نظام الإدارة المحلية مبدأ التخصص وتقسيم العمل؛
- يساهم نظام الإدارة المحلية في تحقيق درجة عالية من الفعالية الإدارية.

الأهمية الاقتصادية:

وتتمثل الأهمية الاقتصادية لنظام الإدارة المحلية فيما يلي:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وايرادات أملاك المجالس المحلية؛
- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها؛
- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي.

الأهمية الاجتماعية:

وتبرز الأهمية الاجتماعية لنظام الإد ارة المحلية فيما يلي:

- تحفيز المواطنين على التعاون في إدارة شؤونهم المحلية؛
- يساهم نظام الإدارة المحلية في تحقيق درجة من الوعي الثقافي والسياسي؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية، بمحاولة إقناع المواطنين بأن الضرائب التي تفرض عليهم ستدفع حصيلتها لإنجاز مشاريع محلية يتم الاستفادة منها بصورة جماعية مباشرة؛ -
- خلق نوع من التنافس لدى سكان الأقاليم المتجاورة في مجال التنمية والتطوير، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابا على المصلحة العامة للدولة (الخلايلة، 2009).

2.2 مفاهيم حول التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية جزء من التنمية المستدامة فكالاهما يعمل على تطوير التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، فهي تمكننا من الانتقال من حالة التخلف والركود الى حالة التقدم والقيام بإشباع الحاجات الضرورية للأفراد والعمل على بناء مستقبل للأجيال القادمة من خلال المجهودات المبذولة للهيئات الحكومية.

1.2.2 تعريف التنمية المحلية:

يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها "العملية التي من خلالها يمكن تحقيق التعاون بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، وذلك من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات.

وتعرف كذلك بأنها العملية التنمية التي يتم من خلالها توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها التامة في التقدم القومي" (حسين، 2012).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن للتنمية المحلية مفهوم يركز على ضرورة تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية من خلال توحيد جهود الإدارة المحلية والمجتمع المحلي بكل مكوناته من مواطنين وجمعيات مدنية وقطاع خاص.

2.2.2 الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية :

تحتاج التنمية المحلية إلى تظافر وتكاتف الجهود بين مختلف الجهات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة على المستوى المحلي، وفيما يلي الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المحلية:

المجتمع المدني:

يتكون من الجمعيات وممثلي الأحزاب ولجان الأحياء، حيث تعمل هذه المكونات على تقليص الهوة بني المواطن والإدارة المحلية والمركزية في آن واحد وتعمل للدفاع عن حقوق المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية،

السلطات المحلية:

تعتبر طرف أساسي في عملية التنمية باعتبارها همزة وصل بين المواطن والسلطة المركزية في البلاد، بحيث تقوم بنقل انشغالات واحتياجات المواطن الى السلطة المركزية (الوزارة)، كما تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطن ومشاركته في رسم السياسات العامة.

الفاعلين الاقتصاديين:

ونقصد بهم المؤسسات الاقتصادية بمختلف أصنافها ورجال الأعمال الذين يلعبون دور مهم في تعزيز التنمية على المستوى المحلي من خلال توفير مناصب الشغل للمواطنين وتلبية الحاجات الأساسية للمواطن المحلي وكذا المساهمة في تمويل المشاريع التنموية من خلال الضرائب والرسوم التي تدفعها لفائدة الدولة (بوغلب، 2018).

3.2.2 أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية الى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- العمل على النهوض بمختلف القطاعات المستوى المحلي (الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والتكنولوجي...الخ)؛
- العمل على زيادة الدخل المحلي عن طرق توفير رؤوس الأموال والكفاءات؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروة والاستغلال العقلاني والرشيد للموارد المحلية؛
- العمل على القضاء على الأزمات المحلية مثل: أزمة الهجرة الداخلية، البطالة، الآفات الاجتماعية...؛
- إشباع الحاجات الأساسية للمواطن مما يجعله راضيا، كالأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة في صناعة القرار (سليم، 2024).

3. الإطار النظري للحوكمة المحلية

ظهرت الحاجة الى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن الماضي وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من أزماته المالية المتكررة، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة اتجاه العديد من دول العالم الى التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأس مالي التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على القطاع الخاص لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

1.3 مفهوم الحوكمة المحلية:

تُعرف الحوكمة المحلية على أنها عملية تنظيمية تهدف إلى تحسين الأداء الإداري والخدمات العامة في المجتمعات المحلية، من خلال تعزيز مبدأ الشفافية، المساءلة، والمشاركة الفعالة للمواطنين، بحيث تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر تفعيل دور الجهات الفاعلة على المستوى المحلي، سواء كانوا من ممثلي الهيئات الحكومية أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص. فالحوكمة المحلية تركز على توزيع السلطة والصلاحيات بين المستويات المحلية والوطنية، مع التأكيد على مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات.

2.3 مبادئ الحوكمة المحلية

بتعدد التعاريف التي تناولت مصطلح الحوكمة المحلية تعددت كذلك مبادئها وهذا ما تم تداوله في الوثائق الدولية كوثائق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من العناصر يمكن إجمالها فيما يلي:

- المشاركة:

يعني تهيئة الآليات و السبل المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في صنع القرارات إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة في إطار التنافس على الوظائف العامة، (ليلى، 2011) يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار ممثليهم في مختلف مستويات الحكم مم تؤدي إلى خلق ثقة بين المواطن والإدارة المحلية.

- حكم القانون:

يعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم من جهة وبين المواطنين من جهة أخرى مما يعكس استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية، هذه الأخيرة تساهم في تأمين تطبيق واحترام القواعد القانونية وبالتالي يرتقي مفهوم المواطنة إلى مفهوم المساواة بين المواطنين (النور، 2010).

- الشفافية:

وهي من أهم خصائص الحوكمة المحلية وتعني فسح المجال أمام المواطنين للتعرف على المعلومات الضرورية، التي تهم شؤون حياتهم مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية عن طريق الاطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد بصفة دورية في مجالسه (**Gisselquist**، 2012) وعليه يتعين على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بتسهيل حرية الحصول على المعلومات وفق قوانين تنظم هذه العملية

- المساءلة:

يقصد بها تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية الأداء الذي يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش كما تتطلب المساءلة وجود حرية معلومات وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم وسيادة القانون" (النور، 2010)

3.3 معوقات وتحديات تجسيد الحوكمة على أرض الو اقع في الجز ائر:

تواجه الحوكمة المحلية في الجزائر عدة معوقات وتحديات تحول دون تطبيقها الفعلي على أرض الواقع. تتمثل هذه التحديات في الجوانب السياسية، القانونية، الإدارية، والاقتصادية، بالإضافة إلى نقص القدرات المحلية والبنية التحتية المؤسسية اللازمة لتحقيق الحوكمة المحلية الفعالة. يمكن تقسيم هذه التحديات إلى عدة محاور رئيسية (أحمد، 2021):

- التحديات السياسية:

تعمل الجزائر على تطبيق الحوكمة المحلية من خلال البرنامج الجديد للحكومة، إلا أن بعض التوجهات المركزية للدولة لا تزال تؤثر على عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلي، مما يضعف من قدرة السلطات المحلية على اتخاذ قرارات تعمل على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

- الإطار القانوني:

رغم الإصلاحات القانونية التي تم تبنيها لدعم اللامركزية، إلا أن القوانين المنظمة للعلاقة بين السلطات المركزية والمحلية لا تزال غير واضحة بما فيه الكفاية. فغياب إطار قانوني متكامل ينظم العلاقة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية يخلق حالة من الغموض والازدواجية في الصلاحيات.

- التحديات الإدارية والمؤسسية:

يعاني النظام الإداري المحلي من ضعف في الكفاءات والموارد البشرية، مما يحد من قدرته على تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة. الإدارة المحلية تفتقر في كثير من الأحيان إلى الموارد التقنية والمالية لتنفيذ السياسات بشكل فعال، مما يؤدي إلى تأخير في تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهداف التنمية المحلية.

- التمويل المحلي:

يعتمد التمويل المحلي في الجزائر بشكل كبير على التحويلات المالية من الحكومة المركزية، وهو ما يقلل من استقلالية السلطات المحلية ويحد من قدرتها على اتخاذ قرارات مالية وإدارية مستقلة. هذا النقص في التمويل المحلي يؤثر بشكل مباشر على المشاريع التنموية والبنية التحتية في المناطق المحلية.

- نقص المشاركة المجتمعية:

تعد المشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي أحد العناصر الأساسية لتحقيق الحوكمة المحلية الفعالة. إلا أن ضعف القنوات المؤسسية لمشاركة المواطنين وغياب الشفافية يجعل من الصعب تحقيق إدارة شاملة تعكس احتياجات السكان المحليين وتطلعاتهم (يوسف، 2020).

- الفساد وسوء الإدارة:

تواجه السلطات المحلية تحديات متعلقة بالفساد وسوء الإدارة، مما يؤثر على الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية. ضعف آليات الرقابة والمساءلة يزيد من صعوبة تحسين كفاءة الخدمات المحلية وضمان الإنفاق الرشيد للأموال العامة.

4. الدراسة الميدانية: دور الحوكمة المحلية في دعم التنمية على مستوى بلدية بودواو.

من خلال هذا المحور سنحاول تسليط الضوء على مدى مساهمة، إرساء مبادئ الحوكمة المحلية في تعزيز التنمية المحلية على مستوى الجما عات المحلية

1.4. المنهجية والأدوات المستخدمة في اعداد الدراسة:

- الأداة المستخدمة،

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث قمنا بإعداد مجموعة من الأسئلة بصفة تتماشى مع احتياجات موضوع الدراسة، بحيث تضمن الاستبيان أربع محاور أساسية شملت دور ومساهمة تطبيق كل من مبدأ الشفافية، المساءلة، حكم القانون، والمشاركة في تعزير التنمية على المستوى المحلي.

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتم تعريف مجتمع الدراسة على أن مجموعة من الأفراد، المؤسسات أو العناصر التي ينصب علها موضوع دراسة معينة، وفي دراستنا هذه اخترنا أن يكون مجتمع الدراسة جماعة من الجماعات المحلية والمتمثلة في بلدية بودواو.

أما بخصوص عينة الدراسة والتي هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، تم اختيار ثلاثون موظف من موظفي بلدية بودواو كعينة لدراسة واختبار مساهمة إرساء مبادئ الحوكمة المحلية في تعزيز التنمية المحلية.

- النتائج المتوصل اليها وتحليلها:

- تحليل ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من درجة الثبات والاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وقد بلغت قيمة المعامل 0.991، وهي قيمة مرتفعة جدًا وتشير إلى مستوى عالٍ من الثبات والموثوقية.

هذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الدقة في قياس متغيرات الدراسة، ويعزز من الاعتماد على النتائج المستخلصة في تحليل واقع تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى البلدية. وبناء عليه، فإن الأداة المستخدمة تُعد صحيحة إحصائيًا وموثوقة علميًا لأغراض هذا البحث، ويمكن الاعتماد على نتائجه لتحليل واقع الحوكمة على مستوى البلدية.

2.4. تطبيق مبدأ الشفافية على مستوى البلدية:

1.2.4. الشفافية في إعلام المواطنين بالمخططات التنموية:

- التكرارات والنسب المئوية: تشير النتائج إلى أن 73.3% من المشاركين يرون أن البلدية لا تُطلع المواطنين على المخططات التنموية، في حين يرى 20% منهم أنها تقوم بذلك، و6.7% عبّروا عن موقف محايد. تعكس هذه النسب وجود قصور واضح في مستوى الشفافية وضعفًا في آليات التواصل المؤسسي مع المواطنين بشأن البرامج التنموية.

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: يعكس المتوسط الحسابي (2.30) توجّهًا عامًا نحو عدم الرضا بشأن أداء البلدية في إبلاغ المواطنين بالمخططات التنموية. بينما يُظهر الانحراف المعياري (0.98786) تباينًا محدودًا في تقييم مدى شفافية البلدية في هذا المجال، مما يشير إلى أن معظم المشاركين عبّروا عن مواقف متقاربة تميل إلى السلبية.

- **اختبار T ودلالته:** تشير قيمة اختبار **T** (3.881-) عند مستوى دلالة 0.001 إلى وجود فرق دال إحصائيًا بين الآراء والتوقعات المحايدة، مما يدل على رفض واضح لفكرة أن البلدية تُعلم المواطنين بشكل كافٍ بالمخططات التنموية.

- الاتجاه: تظهر النتائج ميلًا عامًا نحو السلبية مع نسبة محدودة من المؤيدين، مما يستدعي تعزيز الشفافية وتطوير قنوات الاتصال والإعلام بشأن المخططات التنموية.

2.2.4. إشراك المجتمع المدني في صياغة البرامج التنموية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 50% من المشاركين يرون أن البلدية لا تقوم بإشراك المجتمع المدني في صياغة البرامج التنموية، مقابل 26.6% يرون أنها تقوم بذلك، و23.3% عبّروا عن موقف محايد، ما يعكس وجود تحفظ نسبي واضح لدى نصف العينة، إلى جانب تباين ملحوظ في الآراء حول فعالية هذا الإشراك.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** يشير المتوسط الحسابي (2.6667) إلى أن آراء المشاركين تميل بدرجة بسيطة نحو عدم الموافقة على إشراك المجتمع المدني في صياغة البرامج التنموية، مع اقتراب النتائج من الموقف المحايد. كما يُظهر الانحراف المعياري (1.09334) وجود تباين ملحوظ في الإجابات، مما يدل على اختلاف واضح في وجهات نظر المشاركين حول هذا الموضوع.

- **اختبار T ودلالته:** قيمة اختبار **T** (1.670-) عند مستوى دلالة 0.106 تشير إلى أن الفرق بين المتوسط الفعلي والقيمة المحايدة (3) غير دال إحصائيًا، مما يعني عدم وجود دليل إحصائي كافٍ على وجود موقف موحّد أو اتجاه واضح بين المشاركين حيال إشراك المجتمع المدني.

- **الاتجاه:** تشير النتائج إلى ميل طفيف نحو المعارضة، لكن مع تباين واضح في الآراء وغياب دلالة إحصائية، ما يدل على أن الاتجاه العام غير محسوم. ويُبرز ذلك الحاجة إلى تعزيز الشفافية وتفعيل آليات التواصل مع المجتمع المدني بما يضمن مشاركة أكثر فعالية واستدامة.

3.2.4. إعلام المواطنين بمداولات المجلس الشعبي البلدي:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج تباينًا في آراء المشاركين، حيث عبّر 43.3% عن اعتراضهم، و30% عن موافقتهم، في حين اتخذ 26.7% موقفًا محايدًا. ويعكس هذا التوزيع ميلًا نسبيًا نحو الرفض، مع وجود تباين واضح في تقييم المشاركين لمستوى أداء البلدية في إعلام المواطنين بمداولات المجلس الشعبي البلدي.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** يعكس المتوسط الحسابي (2.7333) ميلًا نحو الموقف المحايد، مما يدل على غياب إجماع واضح حول شفافية إعلام المواطنين بمداولات المجلس الشعبي البلدي. كما يشير الانحراف المعياري (1.14269) إلى تباين كبير في الآراء، مما يعكس وجود اختلاف ملحوظ بين المشاركين في تقييم هذه الشفافية.

- **اختبار T ودلالته:** بلغت قيمة اختبار **T** (1.278-) عند مستوى دلالة 0.211، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا بما أن مستوى الدلالة يتجاوز 0.05، مما يشير إلى أن الفروقات بين آراء المشاركين حول شفافية إعلام المواطنين بمداولات المجلس الشعبي البلدي لا تُعد ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فإن هذه الفروقات قد لا تُعبّر عن اتجاه ثابت أو تأثير ملموس، وإنما تعكس تباينًا فرديًا في التصورات.

- **الاتجاه:** تشير النتائج إلى ميل عام نحو الحياد، مع وجود تفاوت ملحوظ في آراء المشاركين بشأن شفافية البلدية في إعلام المواطنين بمداولات المجلس الشعبي البلدي. ويعكس هذا الاتجاه، المصحوب بغياب فروق ذات دلالة إحصائية، غياب توافق واضح حول مستوى الشفافية، مما يُبرز الحاجة إلى تعزيز آليات التواصل وتطوير ممارسات الإعلام البلدي لضمان إشراك المواطنين بشكل أكثر فعالية.

4.2.4. توفير التكنولوجيا الحديثة لإعلام المواطنين:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 36.7% من المشاركين يرون أن البلدية توفر وسائل تكنولوجيا الاتصال اللازمة، في حين عبّر 63.3% عن عدم اتفاقهم مع ذلك. تعكس هذه المعطيات إدراكًا واسعًا لضعف البنية التحتية الرقمية، مما يشير إلى ضرورة تعزيز استخدام التكنولوجيا لتحسين فعالية التواصل والخدمات البلدية.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي (2.5667)، مما يعكس ميلًا طفيفًا نحو الحياد مع اتجاه نسبي نحو السلبية، في حين يشير الانحراف المعياري المرتفع (1.16511) إلى وجود تباين واسع في آراء المشاركين، ما يدل على اختلاف ملحوظ في تقييم مدى جاهزية البلدية من حيث البنية التكنولوجية اللازمة.

- **اختبار T ودلالته:** أظهرت نتائج اختبار **T** قيمة (2.037-) عند مستوى دلالة (0.051)، وهي قيمة لا تُعد دالة إحصائيًا وفق المعايير التقليدية (**p > 0.05**)، لكنها تقترب كثيرًا من الحد الفاصل للدلالة، مما يشير إلى أن الفروق في الآراء قد لا تكون عشوائية تمامًا، وقد تنطوي على مؤشرات أولية تستحق المزيد من الدراسة والتحليل.

- **الاتجاه:** بالرغم من أن 36.7% من المشاركين يميلون إلى الموافقة، فإن التباين الكبير في الآراء يعكس وجود تحديات ملحوظة في تنفيذ هذا البند. ويشير ذلك إلى ضرورة تحسين تقنيات الإعلام والاتصال لتوفير إعلام فعال وشامل، مما يعزز التواصل الفعّال بين البلدية والمواطنين.

5.2.4. الاستعانة بجمعيات الأحياء لضبط الاحتياجات التنموية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت نتائج الاستبيان انقسامًا متساويًا بين الموافقين وغير الموافقين حول فعالية استعانة البلدية بجمعيات الأحياء والمواطنين لتحديد الاحتياجات التنموية.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي (3.00)، مما يشير إلى موقف محايد بين المشاركين، حيث تتوزع الآراء بالتساوي بين الموافقين وغير الموافقين. أما الانحراف المعياري (1.28654)، فيعكس تباينًا ملحوظًا في آراء المشاركين، مما يشير إلى اختلاف كبير في تقييمهم لهذا الموضوع.

- **اختبار T ودلالته:** أظهرت نتائج اختبار **T** قيمة (0.000) عند مستوى دلالة 1.000، مما يشير إلى أن الفروق بين الآراء ليست ذات دلالة إحصائية، وبالتالي لا يوجد اختلاف مؤثر في آراء المشاركين حول هذا الموضوع.

- الاتجاه: يميل الاتجاه العام إلى الموقف المحايد مما يدل على وجود حاجة كبيرة لتحسين التعاون بين البلدية والمجتمع المدني لضبط الاحتياجات التنموية بشكل أكثر فاعلية.

6.2.4. الخلاصة:

تُظهر نتائج التحليل في هذا المحور تباينًا واضحًا في آراء المشاركين بشأن تطبيق مبدأ الشفافية في البلدية، تشير النتائج إلى غلبة السلبية فيما يتعلق بإعلام المواطنين بالمخططات التنموية والمشاركة المجتمعية، حيث أبدى العديد من المشاركين عدم رضاهم عن الشفافية المتبعة. كما تشير النتائج إلى وجود قصور في تفعيل التواصل الفعّال باستخدام أدوات وتقنيات حديثة لنشر المعلومات، خاصة فيما يتعلق بإعلام المواطنين بمداولات المجلس الشعبي البلدي. وعلى الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية من جزء من المشاركين، إلا أن التباين الواسع في الآراء والنتائج غير الدالة إحصائيًا تشير إلى ضرورة تحسين آليات التواصل وتعزيز الشفافية في مختلف جوانب الحوكمة المحلية، مع التركيز على إشراك المجتمع المدني وإعلام المواطنين بشكل أفضل وشامل.

3.4. تطبيق مبدأ المساءلة على مستوى البلدية

1.3.4. وضع الأطر التنظيمية لمراقبة المخططات التنموية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 66.7% من المشاركين لا يوافقون على أن البلدية تضع الأطر التنظيمية لمراقبة المخططات التنموية، بينما وافق 23.3%، وأبدى 10% موقفًا محايدًا. يشير هذا إلى ضعف إدراك أو ثقة المشاركين في وجود آليات رقابية فعّالة وواضحة داخل البلدية.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي (2.4000)، مما يعكس ميلًا عامًا نحو عدم الموافقة، بينما يشير الانحراف المعياري (1.13259) إلى وجود تشتت معتدل في الآراء.

- **اختبار T ودلالته:** سجل اختبار **T** قيمة (2.902-) عند مستوى دلالة (0.007)، وهي دالة إحصائيًا، مما يدل على وجود فروقات هامة إحصائيًا بين المتوسط المحسوب والمتوسط النظري المحايد، ويؤكد قصورًا واضحًا في وضع الأطر التنظيمية للمراقبة.

- **الاتجاه:** تميل الآراء نحو السلبية، ما يعكس تحديات واضحة في تفعيل المساءلة التنظيمية داخل البلدية، ويبرز الحاجة إلى تعزيز البُنى الرقابية وتحسين آليات المتابعة.

2.3.4. توفير الوثائق والمستندات للهيئات الرقابية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** تظهر النتائج تقاربًا في الآراء، حيث يرى 46.7% أن البلدية توفر الوثائق الرقابية، مقابل 43.3% يعارضون، و10% محايدون، مما يعكس توازنًا نسبيًا مع ميل طفيف نحو التأكيد.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** يشير المتوسط (2.9667) إلى موقف شبه محايد يميل قليلاً للموافقة، بينما يعكس الانحراف المعياري (1.24522) تباينًا معتدلا في الآراء.

- **اختبار T ودلالته:** سجل اختبار **T**قيمة (0.147-) عند مستوى دلالة 0.884، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركين والموقف المحايد، وبالتالي لا تميل الآراء بشكل قوي نحو الموافقة أو الرفض.

- **الاتجاه:** الاتجاه العام أقرب إلى الحياد، مما يُظهر أن هناك إدراكًا غير موحّد حول مدى التزام البلدية بتوفير الوثائق للهيئات الرقابية، ويؤكد الحاجة إلى تعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة في هذا المجال.

3.3.4. تقديم حوصلة سنوية للبرامج التنموية المنجزة:

- **التكرارات والنسب المئوية:** كشفت نتائج الاستبيان أن 30% من المشاركين يوافقون على قيام البلدية بتقديم حوصلة سنوية للبرامج التنموية، بينما أعرب 63.3% عن معارضتهم لذلك، في حين تبنى 6.7% موقفًا محايدًا. هذه النسب تبرز تباينًا ملحوظًا في الآراء بشأن فعالية ووجود الحوصلة السنوية.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي 2.4333، مما يدل على ميل نحو عدم الموافقة، في حين أن الانحراف المعياري 1.40647 يعكس تباينًا ملحوظًا في الآراء حول تقديم الحوصلة السنوية.

- **اختبار T ودلالته:** أظهرت نتائج اختبار **T**قيمة (2.207-) عند مستوى دلالة 0.035، وهي قيمة دالة إحصائيًا (**p 0.05>**)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المشاركين والموقف المحايد، وبالتالي فإن هذه الفروقات تُعد مهمة من الناحية الإحصائية.

- **الاتجاه:** الاتجاه العام يميل إلى الحياد النسبي، مما يشير إلى أن هناك تباينًا في تنفيذ الحوصلة السنوية، حيث قد تقوم البلدية بتقديمها ولكن ذلك يتم بشكل غير متسق أو منتظم.

4.3.4. توفير قنوات المساءلة للمواطنين:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 40% من المشاركين يرون أن البلدية توفر قنوات لمساءلة المسؤولين على الحوصلة السنوية للمخططات التنموية، بينما 53.3% يعارضون ذلك، و6.7% كانوا محايدين، مما يعكس تباينًا كبيرًا في وجهات النظر حول فعالية قنوات المساءلة المتاحة.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** يعكس المتوسط الحسابي 2.8667 موقفًا محايدًا، بينما يشير الانحراف المعياري 1.47936 إلى تباين ملحوظ في آراء المشاركين، ما يعكس وجود اختلافات واضحة في تقييم توفر قنوات المساءلة.

- **اختبار T ودلالته:** أظهرت نتائج اختبار **T**قيمة (0.494-) عند مستوى دلالة 0.625، مما يشير إلى أن الفروق بين الآراء غير دالة إحصائيًا، وبالتالي لا توجد اختلافات هامة بين المشاركين في هذا الموضوع.

- **الاتجاه:** الاتجاه العام يميل إلى الحياد، مما يبرز الحاجة إلى تحسين قنوات المساءلة المتاحة للمواطنين وتعزيز فعاليتها في مساءلة المسؤولين.

5.3.4. إشراك المجتمع المدني في متابعة تنفيذ البرامج:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 60% من المشاركين يعارضون إشراك المجتمع المدني في متابعة تنفيذ البرامج التنموية، بينما 26.7% يؤيدون الفكرة و13.3% كانوا محايدين، مما يدل على تباين في الآراء وغلبة الرفض.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي 2.6000، مما يدل على ميل قوي نحو الرفض، في حين يشير الانحراف المعياري المرتفع 1.16264 إلى تباين كبير في آراء المشاركين

- **اختبار T ودلالته:** أظهرت نتائج اختبار **T**قيمة (1.884-) عند مستوى دلالة 0.070، وهي غير دالة إحصائيًا (**p >0.05**)، لكنها قريبة من الحد المقبول، مما يشير إلى وجود ميل نحو الرفض قد يحمل دلالة محتملة، مما يشير إلى أن الفروقات بين الآراء قريبة من الأهمية الإحصائية، ما يعكس الحاجة لتحسين إشراك المجتمع المدني.

- **الاتجاه:** تشير النتائج إلى ميل نسبي نحو الرفض، لكن دون وجود فرق معنوي مؤكد، مما يعكس وجود تحفظات لدى المشاركين حول إشراك المجتمع المدني في متابعة تنفيذ البرامج التنموية، ويبرز الحاجة إلى تحسين هذا الجانب وتفعيله بشكل أكثر فاعلية واستمرارية.

6.3.4. الخلاصة:

تشير نتائج المحور الثاني المتعلق بتطبيق مبدأ المساءلة على مستوى البلدية إلى وجود تحديات واضحة في عدة جوانب أساسية، حيث أظهرت النتائج تباينًا كبيرًا في الآراء حول فعالية تطبيق مبدأ المساءلة، مع ميل عام نحو الرفض في بعض النقاط، مثل إشراك المجتمع المدني في متابعة تنفيذ البرامج التنموية وتوفير قنوات فعالة للمساءلة. رغم وجود بعض المؤشرات الإيجابية في بعض الأبعاد، مثل توفير الوثائق للهيئات الرقابية، إلا أن الفروق الإحصائية وعدم وجود توافق كبير بين المشاركين تدل على أن البلدية بحاجة إلى تحسين آليات المساءلة وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية بشكل أكثر فاعلية لضمان متابعة وتقييم برامج التنمية بشكل شامل وفعّال.

4.4. تطبيق مبدأ حكم القانون على مستوى البلدية

1.4.4. الالتزام بالمراسيم التنفيذية والتعليمات عند صياغة المخططات التنموية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 66.7% من المشاركين يوافقون على التزام البلدية بالمراسيم التنفيذية والتعليمات عند صياغة المخططات التنموية، بينما 16.6% يعارضون و16.7% محايدون، مما يعكس توافقًا كبيرًا في الآراء نحو التأكيد على التزام البلدية، ولكن لا يزال هناك نسبة معتبرة من المعارضين والمتحفظين.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي (3.6667)، مما يعكس ميلًا قويًا نحو الموافقة على الالتزام بالمراسيم والتعليمات، في حين يشير الانحراف المعياري (1.06134) إلى وجود تباين معتدل في الآراء، مما يدل على وجود تفاوت بين المشاركين في تقييمهم لهذا الجانب.

- **اختبار T ودلالته:** أظهرت نتائج اختبار **T** قيمة (3.440) عند مستوى دلالة (0.002)، مما يشير إلى دلالة إحصائية قوية، مع وجود تحديات معينة في تطبيق هذا الالتزام بشكل كافٍ.

- **الاتجاه:** النتائج تشير إلى اتجاه عام إيجابي نحو التزام البلدية بالمراسيم التنفيذية والتعليمات، لكن تشير أيضًا إلى وجود تفاوت محدود في آراء بعض المشاركين، ما يشير إلى ضرورة الاستمرار في تعزيز التطبيق الفعلي لهذه الالتزامات.

2.4.4. استشارة المراقب الميزانياتي وأمين الخزينة لضبط الاحتياجات المالية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 66.7% من المشاركين يؤكدون استشارة البلدية للمراقب الميزانياتي وأمين الخزينة لضبط الاحتياجات المالية وفقًا لقانون المالية 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، بينما عارض 26.7% هذه الممارسة وكان 6.7% محايدين. مما يشير إلى تباين ملحوظ في الآراء، مع ميل واضح نحو التأكيد على تطبيق هذه الممارسة.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي (3.4333)، مما يشير إلى اتجاه عام نحو الموافقة على استشارة الجهات المالية. ومع ذلك، يعكس الانحراف المعياري (1.13512) تفاوتًا ملحوظًا في تقييمات المشاركين لهذه الممارسة.

- **اختبار T ودلالته:** سجل اختبار **T** قيمة (2.091) عند مستوى دلالة (0.045)، مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية تُظهر أن هناك تباينًا في ممارسات الاستشارة المالية، ما يقتضي تحسين الاتساق في هذا الجانب.

- **الاتجاه:** يشير الاتجاه العام إلى تأييد نسبي لفكرة الاستشارة المالية، مع وجود حاجة ملحة لتحسين الاتساق والفعالية في هذه الممارسات لضمان ضبط دقيق للاحتياجات المالية الخاصة بالتنمية المحلية.

3.4.4. الالتزام بالإجراءات القانونية في تسجيل البرامج التنموية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت نتائج الاستبيان أن 63.3% من المشاركين يرون أن البلدية تحترم الإجراءات القانونية في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية، بينما عبّر 26.6% عن رفضهم لذلك، و10% كانوا محايدين. هذه النتائج تعكس تفاوتًا في وجهات النظر، مع ميل نسبي نحو التأكيد على وجود التزام قانوني.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي (3.5667)، ما يشير إلى موقف قريب من الحياد يميل إلى الموافقة، في حين يُظهر الانحراف المعياري (1.19434) وجود تباين كبير في آراء المشاركين حول مدى التزام البلدية بهذه الإجراءات.

- **اختبار T ودلالته:** سجل اختبار **T** قيمة (2.599) عند مستوى دلالة (0.015)، وهي دالة إحصائيًا، ما يشير إلى وجود فرق معنوي يُظهر الحاجة إلى تعزيز الالتزام بالإجراءات القانونية خاصة في إبرام الصفقات العمومية المرتبطة بالبرامج التنموية وتنفيذ البرامج وفق القوانين المعمول بها.

- **الاتجاه:** يميل الاتجاه العام للعينة إلى الإيجابية المعتدلة، إلا أن استمرار التباين في الآراء يشير إلى أن هناك مجالًا لتحسين مستوى الالتزام القانوني وضمان تطبيق الإجراءات بشكل أكثر صرامة وشفافية.

4.4.4. مراعاة الإجراءات القانونية في إبرام الصفقات العمومية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 66.7% من المشاركين يرون أن البلدية تراعي الإجراءات القانونية عند إبرام الصفقات العمومية، في حين عبّر 23.3% عن عدم موافقتهم، و10% التزموا الحياد. هذه النسب تعكس تفاوتًا في المواقف، وإن كان الميل العام نحو التأكيد على وجود مراعاة قانونية.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي (3.5333) ، وهو قريب من القيمة المحايدة (3) ، مما يعكس موقفًا متوازنًا يميل قليلاً إلى الموافقة. أما الانحراف المعياري (1.16658) فيشير إلى تباين ملحوظ في آراء المشاركين.

- **اختبار T ودلالته:** سجّل اختبار **T** (2.504) عند مستوى دلالة (0.018)، وهي قيمة دالة إحصائيًا، مما يعني أن هناك فروقًا معنوية بين آراء المشاركين والموقف المحايد، ما يُبرز أهمية مراجعة مدى الالتزام بالقوانين في هذا المجال.

- **الاتجاه:** تشير النتائج إلى ميل واضح نحو الإيجابية في تقييم احترام البلدية للإجراءات القانونية، إلا أن التباين الملحوظ في الآراء يُظهر الحاجة إلى تعزيز الشفافية والاتساق في التطبيق.

5.4.4. ترشيد الإنفاق العمومي عند تنفيذ البرامج التنموية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 66.6% من المشاركين يوافقون بشدة على أن البلدية تسعى لترشيد الإنفاق العمومي عند تنفيذ البرامج التنموية، بينما 26.7% يعارضون ذلك و6.7% كانوا محايدين. هذا يعكس تباينًا في الآراء مع ميل واضح نحو الموافقة على سعي البلدية لترشيد الإنفاق.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي 3.5333، مما يشير إلى موافقة قوية نسبيًا على ترشيد الإنفاق. أما الانحراف المعياري البالغ 1.30604 فيعكس تباينًا متوسطًا في الآراء بين المشاركين.

- **اختبار T ودلالته:** أظهرت نتيجة اختبار **T** قيمة 2.237 عند مستوى دلالة 0.033، مما يعني أن الفرق بين الآراء يعتبر دالًا إحصائيًا. هذا يشير إلى أن هناك تحديات ملحوظة تواجه البلدية في سعيها لترشيد الإنفاق العمومي.

- **الاتجاه:** يشير الاتجاه العام إلى ميل واضح نحو الإيجابية، حيث عبّر غالبية المشاركين عن موافقتهم على سعي البلدية لترشيد الإنفاق في تنفيذ البرامج التنموية. وتدعم هذه النتيجة كل من المتوسط المرتفع (3.5333) والدلالة الإحصائية لاختبار **T**، مما يعكس إدراكًا عامًا لجهود البلدية في هذا الجانب، مع إمكانية تعزيز هذه الجهود لضمان كفاءة الإنفاق.

6.4.4. لخلاصة:

تشير نتائج المحور الثالث إلى تباين في تطبيق مبدأ حكم القانون داخل البلدية، حيث أظهرت البيانات توافقًا نسبيًا حول التزام البلدية بالإجراءات القانونية في بعض الجوانب مثل إبرام الصفقات والتنفيذ التنموي، بينما كشف التحليل عن وجود قصور في مجالات أخرى، مثل تسجيل البرامج وترشيد الإنفاق. ورغم بعض المؤشرات الإيجابية، إلا أن هناك تحديات واضحة تستدعي تحسين تطبيق الإجراءات القانونية وتعزيز الرقابة والشفافية لضمان الامتثال الكامل للقوانين والمعايير، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الخاصة بتسجيل البرامج وإبرام الصفقات العمومية.

5.4. تطبيق مبدأ المشاركة على مستوى البلدية

1.5.4. قدرة المجلس الشعبي البلدي على تحقيق التنمية دون إشراك المواطنين والجمعيات:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 23.4% من المشاركين يوافقون على أن البلدية لا يمكنها تحقيق التنمية دون إشراك المواطنين والجمعيات، بينما 70% يعارضون ذلك، و6.7% كانوا محايدين. هذا يشير إلى رفض واضح لفكرة تحقيق التنمية دون إشراك المواطنين والجمعيات، ما يؤكد أهمية تفعيل المشاركة المجتمعية كشرط أساسي للتنمية المستدامة.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي (2.4000)، مما يشير إلى موقف محايد نسبياً. أما الانحراف المعياري (1.19193) فيعكس تباينًا بين المشاركين حول مسألة إشراك المواطنين والجمعيات في تحقيق التنمية.

- **اختبار T ودلالته:** أظهرت نتائج اختبار **T** (2.757-) دلالة إحصائية عند مستوى 0.010، مما يشير إلى وجود فجوة واضحة في إشراك المواطنين والجمعيات في عملية التنمية، وهو ما يتطلب اهتمامًا أكبر من البلدية لتحقيق التنمية المستدامة.

- **الاتجاه:** الاتجاه العام يميل إلى السلبية، مما يعكس قلقًا من عدم كفاية إشراك المواطنين والجمعيات في تحقيق التنمية المطلوبة، مما يدل على حاجة البلدية إلى تعزيز هذه المشاركة لضمان نجاح الخطط التنموية.

2.5.4. أهمية إشراك المواطنين في رسم البرامج التنموية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** ظهرت النتائج أن 66.6% من المشاركين يوافقون بشدة على أهمية إشراك المواطنين في رسم البرامج التنموية، بينما يعارض 20% من المشاركين هذه الفكرة، ويظل 13.3% محايدين. مما يعكس توافقًا عامًا على ضرورة إشراك المواطنين، رغم وجود نسبة معارضة محدودة.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي 3.5333، مما يشير إلى ميل عام نحو الموافقة على أهمية إشراك المواطنين في البرامج التنموية. أما الانحراف المعياري البالغ 1.10589 فيدل على وجود تباين معتدل في الآراء بين المشاركين، ما يشير إلى تفاوت في درجة تأييد هذه الفكرة.

- **اختبار T ودلالته:** أظهرت نتائج اختبار **T** قيمة (2.641) عند مستوى دلالة 0.013، مما يعني أن الفروقات بين الآراء تعتبر ذات دلالة إحصائية مهمة.

- **الاتجاه:** الاتجاه العام يميل إلى الموافقة، مما يعكس قناعة معظم المشاركين بأهمية إشراك المواطنين في رسم البرامج التنموية، رغم وجود بعض الآراء المعارضة.

3.5.4. إشراك المواطنين والجمعيات في تسيير الشؤون العمومية ورسم السياسات التنموية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 53.4% من المشاركين يوافقون على أن البلدية تشرك المواطنين والجمعيات في تسيير الشؤون العامة ورسم السياسات التنموية. في المقابل، يعارض 36.7% من المشاركين هذه الممارسة، بينما 10% كانوا محايدين. هذا يشير إلى وجود تباين ملحوظ في الآراء، مع وجود دعم نسبي لفكرة الإشراك.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي 3.1333، مما يعكس موقفًا محايدًا نسبيًا من قبل المشاركين. أما الانحراف المعياري (1.19578)، فيدل على تباين واسع في الآراء حول درجة إشراك المواطنين والجمعيات في هذا المجال.

- **اختبار T ودلالته:** أظهرت نتيجة اختبار **T** (0.611) دلالة إحصائية عند مستوى 0.546، مما يعني أن الفروقات في الآراء بين المشاركين ليست ذات دلالة إحصائية مهمة، وبالتالي هناك حاجة لتحسين مستوى إشراك المواطنين.

- **الاتجاه:** تشير نتائج العينة إلى ميل معتدل نحو الإيجابية فيما يخص إشراك المواطنين والجمعيات في رسم السياسات التنموية، حيث عبّر 53.4% من المشاركين عن موافقتهم، مقابل نسبة أقل من المعارضين. ويعكس المتوسط الحسابي (3.1333) موقفًا قريبًا من الحياد يميل بشكل طفيف إلى التأييد. هذه النتائج توحي بوجود قبول نسبي لفكرة الإشراك، ما يستدعي البناء على هذا التوجه من خلال تطوير أطر المشاركة وتعزيز قنوات التواصل بين البلدية والمجتمع المدني.

4.5.4. استشارة المواطنين حول البرامج التنموية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 40% من المشاركين يعتقدون أن البلدية تتخذ الترتيبات اللازمة لاستشارة المواطنين حول البرامج التنموية، بينما 53.3% يعارضون هذا الرأي، في حين كانت 6.7% من الآراء محايدة.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي (2.9333)، وهو ما يشير إلى موقف محايد تقريبًا من قِبل المشاركين تجاه مدى فعالية استشارة المواطنين في البرامج التنموية. في المقابل، يعكس الانحراف المعياري المرتفع (1.41259) وجود تباين واضح في الآراء، مما يدل على اختلافات كبيرة في تقييم هذه الإجراءات بين المشاركين.

-**اختبار T ودلالته:** أظهرت نتيجة اختبار **T** (0.258-) عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى 0.798، مما يعني أن الفروقات في الآراء ليست ذات أهمية إحصائية كبيرة.

- **الاتجاه:** يُظهر الاتجاه العام موقفًا قريبًا من الحياد، مع تباين واضح في آراء المشاركين وغياب دلالة إحصائية تشير إلى وجود توجه جماعي نحو الموافقة أو الرفض. ومع ذلك، تعكس النتائج وجود فجوات في ممارسات استشارة المواطنين، مما يستدعي مراجعة الآليات الحالية وتطويرها بما يضمن مشاركة أكثر فعالية في صياغة البرامج التنموية.

5.5.4. مساهمة المواطنين في رسم سياسات البرامج التنموية المحلية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** أظهرت النتائج أن 76.6% من المشاركين يعتقدون بإمكانية مساهمة المواطنين في رسم السياسات التنموية المحلية، مقابل 13.3% يعارضون و10% كانت آراؤهم محايدة، مما يعكس دعمًا قويًا نسبيًا لهذا الدور التشاركي.

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** بلغ المتوسط الحسابي (3.9667)، ما يشير إلى ميل واضح نحو الموافقة، مع انحراف معياري (0.99943) يعكس تباينًا معتدلًا في وجهات النظر.

- **اختبار T ودلالته:** أظهر اختبار **T** نتيجة قدرها (5.298) بدلالة إحصائية قوية عند مستوى (0.000)، ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، ويؤكد أهمية تعزيز مساهمة المواطنين في هذا المجال.

- **الاتجاه:** يشير الاتجاه العام إلى وجود فجوة بين الإمكانية النظرية لمساهمة المواطنين وبين التطبيق الفعلي، ما يستدعي جهودًا إضافية لتعزيز ممارسات المشاركة المجتمعية الفعالة في صياغة السياسات.

6.5.4. الخلاصة:

تكشف نتائج المحور الرابع عن وجود تحديات ملموسة في تفعيل مبدأ المشاركة على مستوى البلديات، حيث أظهر المشاركون توافقًا واسعًا على أهمية إشراك المواطنين وممثلي الجمعيات في رسم السياسات التنموية وتسيير الشؤون العامة، إلا أن التطبيق العملي لهذا المبدأ لا يزال محدودًا. وقد أبرزت البيانات وجود فجوة بين القناعة النظرية بأهمية المشاركة والممارسات الفعلية المعتمدة ميدانيًا، حيث عبّر عدد كبير من المشاركين عن عدم رضاهم إزاء مستوى إشراكهم في اتخاذ القرار وصياغة البرامج، إلى جانب غياب دلالة إحصائية قوية على فاعلية الإجراءات الحالية. في ضوء ذلك، تُصبح الحاجة ملحّة لاتخاذ خطوات

عملية أكثر فعالية، من خلال تطوير آليات التشاور، وتوسيع قنوات التواصل مع المواطنين، وضمان مساهمتهم الحقيقية في مختلف مراحل التخطيط، والتنفيذ، والتقييم للسياسات والبرامج التنموية.

الخاتمة:

إن تبني الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية وتحسين التسيير على المستوى المحلي في أي بلد لا يمكن أن يتحقق الا بتوفر الظروف الضرورية والمتمثلة في تعزيز المنظومة القانونية والعمل على تجسيدها في الحياة العملية وتعزيز الوعي لدى الأفراد واشراكهم في رسم السياسات وتعزيز مستويات الشفافية، اذ تعد الدولة الجزائرية من بين الدول التي تعمل على تبني مقاربة ترتكز على إرساء مبادئ الحوكمة المحلية كآلية لتقيق التنمية على المستوى المحلي.

من أهم النتائج التي خرجت بها دراستنا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الإدارة المحلية الجزائرية والتنمية المحلية وأن البلدية تحتاج إلى تحسينات كبيرة في جوانب الشفافية، المساءلة، وحكم القانون، مع ضرورة إشراك المواطنين والمجتمع المدني بشكل فعّال. هذه التحسينات ضرورية لتحقيق تنمية محلية مستدامة تعزز من الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية.

مما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز استخدام التكنولوجيا بحيث، يجب على البلدية اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها المساهمة في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للتواصل مع المواطنين وإعلامهم بكل ما يتعلق بالمشاريع التنموية.
- ينبغي العمل على إشراك فواعل المجتمع المدني في صنع القرار وصياغة البرامج التنموية للرفع من مستويات الشفافية والمساءلة.
- زيادة الشفافية في مداولات المجلس الشعبي البلدي: من خلال العمل على تحسين آليات إعلام المواطنين بمخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي لضمان اطلاعهم على المستجدات.
- الاستفادة من جمعيات الأحياء بتعزيز التعاون بين البلدية والجمعيات المحلية لضمان تحديد أفضل للاحتياجات التنموية وتحسين تنفيذ البرامج.
- يجب على البلدية تحسين الأطر التنظيمية لمراقبة المخططات التنموية وضمان تفعيلها بشكل عملي ودقيق وكذا تحسين آليات توفير الوثائق والمستندات للهيئات الرقابية، مما يعزز الشفافية والمساءلة.
- تحسين الالتزام بالإجراءات القانونية لاسيما تلك المتعلقة بالإجراءات القانونية في صياغة وتسجيل البرامج التنموية، بالإضافة إلى إبرام الصفقات العمومية وتنفيذ النفقة العمومية.
- ترشيد الإنفاق وضمان تخصيص الموارد بطريقة فعالة ومناسبة لتحقيق الأهداف التنموية.
- توعية المواطنين والجمعيات بأهمية مشاركتهم في رسم البرامج التنموية، وتشجيعهم على الانخراط الفعّال في هذه العمليات وتعزيز مساهمتهم في رسم سياسات البرامج التنموية المحلية، مما يعزز الثقة والتعاون بين السلطات المحلية والمجتمع.

6. المراجع:

- العابد، يوسف. (2020). لتمويل المحلي في الجزائر: بين المركزية واللامركزية. مجلة الاقتصاد والتنمية.
- برابح محمد. (2017). مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسة، المجلد 06(العدد 01)، صفحة ص 57 ص 58.
- بن حميد، أحمد. (2021). صلاح الإدارة المحلية في الجزائر. مجلة القانون والسياسة.
- خالد ممدوح. (2009). لبلديات والمحليات في ظل الدوار الحديثة للحكومة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية.
- شبوي سليم. (2024). دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر دراسة حالة بلدية تيبازة خلال الفترة 2018-2023. مجلة الإدارة التنمية للبحوث والدراسات، المجلد 13(العدد 01)، صفحة ص 216.

- عبد القادر حسين. (2012). الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية. تلمسان، الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد.
- علي سايح صيور، د. صفية يخلف. (2020). الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كإستراتيجية للحفاظ على المال العام. مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 04(العدد 01)، صفحة ص 55.
- محمد علي الخلايلة. (2009). لإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن بريطانيا وفرنسا ومصر، دراسة تحليلية مقارنة. عمان: دار الثقافة للنشر.
- مليكة حرسولي. (ديسمبر, 2019). البلدية في الجزائر بين الحوكمة المحلية وتحقيق التنمية المحلية. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، صفحة ص 78.
- وليد بوغلب. (بلا تاريخ). التنمية المحلية في الجزائر. مجلة ايليزا للبحوث والدرسات، المجلد 03(العدد 01)، صفحة ص 149 ص 150.